Tikrit University Journal For Rights Year (10) Vol (10) NO (3) Part (2) (2026) 114-139

١١٤

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The Impact of Digital Transformation on Corporate Management and Its Relationship with Shareholders

Assistant.Dr . Wissam Mohammed Hassan Abdullah

College of Law, Al-Nusour University, Baghdad, Iraq

wmha_al_garagolly2000@yahoo.com

A r t i c l e i n f o.

Article history:

- **Received** 1**January 2026**
- **Accepted** 1**February 2026**

Available online 1 March 2026

Keywords:

- Digital Transformation
– Corporate Management
– Technology and Shareholders' Rights
– Data Protection

Abstract: This research examines digital transformation in the rporate environment and its implications for corporate management d its relationship with shareholders. It does so by clarifying the ncept of digital transformation, its objectives, and its importance in hancing institutional performance.

The study also analyzes the impact of digital technologies on odernizing management methods and decision-making processes, as ell as their effect on shareholders' rights. In addition, it explores the gal and regulatory challenges imposed by digital transformation.

The research concludes with a set of findings and commendations, highlighting that, under digital transformation, mpanies have become more transparent and operationally efficient. gital transformation encompasses administrative and organizational uctures, and the study ultimately emphasizes the necessity of opting a balanced legal and regulatory framework that keeps pace th digital transformation while protecting the rights of stakeholders.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

انعكاسات التحول الرقمي على إدارة الشركات وعلاقتها بالمساهمين

م.د. وسام محمد حسن عبدالله
كلية القانون، جامعة النسور، بغداد، العراق
wmha_al_garagolly2000@yahoo.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١ / كانون الثاني/ ٢٠٢٦
- القبول : ١ / شباط/ ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١/أذار/٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :
- التحول الرقمي
- إدارة الشركات
- التقنيات وحقوق المساهمين
- حماية البيانات.

الخلاصة: تم تسليط الضوء من خلال هذا البحث على دراسة التحول الرقمي في بيئة الشركات كاساته على إدارة الشركات وعلاقتها بالمساهمين، وتم ذلك من خلال بيان مفهوم التحول الرقمي دافه وأهميته في تطوير الأداء المؤسسي.

كما قد حللنا من خلاله أثر التقنيات الرقمية في تحديث أساليب الإدارة واتخاذ القرار، وأثرها على وق المساهمين، وقد درس هذا البحث التحديات القانونية والتنظيمية التي يفرضها التحول الرقمي. خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، فقد أصبحت الشركات في ظل التحول الرقمي ـ شفافية وأسرع تشغيلية، فهو شامل للبنية الإدارية والتنظيمية للشركات، وفي نهاية البحث أكد على ـورة تبني إطار قانوني وتنظيمي متوازن يواكب التحول الرقمي ويحمي حقوق أصحاب المصالح.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : لقد صنع التطور الرقمي واقعاً جديداً في بيئة الاعمال وقد تمثل في الانتقال من النظم التقليدية الى نماذج رقمية متقدمة أعادت تشكيل أساليب الإدارة ونماذج العمل داخل الشركات.

وأصبح هذا التطور له أثر بالغ في تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة اتخاذ القرار.، ولم يقتصر على الجوانب التقنية فحسب، بل امتد ليشمل البنية التنظيمية والثقافة المؤسسية والعلاقات التي تربط الشركات بأصحاب المصالح، ولاسيما المساهمين.

وفي ظل هذا التحول، برزت انعكاسات قانونية وتنظيمية عميقة أثرت في طبيعة العلاقة بين الشركات والمساهمين، سواء من حيث ممارسة الحقوق أو مستوى الشفافية أو آليات المشاركة والرقابة، مما استدعى دراسة قانونية معمقة لبيان مفهوم التحول الرقمي في بيئة الشركات، وتحليل آثاره الإدارية والقانونية، وتحديد التحديات التي يفرضها على الإطار التشريعي والتنظيمي، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وضمان حماية الحقوق والمراكز القانونية.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً معاصراً يواكب التحولات المتسارعة في بيئة الشركات، كما يسلط الضوء على الأبعاد القانونية والإدارية للتحول الرقمي وانعكاساته على العلاقة بين الشركات والمساهمين.

وتتمثل أهمية البحث في إبراز الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تطوير الأداء المؤسسي وأساليب الإدارة الحديثة داخل الشركات، مع توضيح أثر التحول الرقمي على حقوق المساهمين، وتحليل التحديات القانونية والتنظيمية التي تثيرها البيئة الرقمية، وبيان أوجه القصور في التشريعات التقليدية.

ثانياً: منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل المفاهيم المرتبطة بالتحول الرقمي في بيئة الشركات، وبيان آثاره على الإدارة المؤسسية وحقوق المساهمين، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية والآراء الفقهية ذات الصلة، وتحليل التحديات القانونية والتنظيمية التي أفرزها التحول الرقمي، وصولاً لاستخلاص النتائج واقتراح التوصيات المناسبة.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية هذا البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى ساعد التحول الرقمي في تطوير إدارة الشركات وتعزيز حقوق المساهمين؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كالآتي:

- ما المقصود بالتحول الرقمي في بيئة الشركات؟
- ما هي أهداف التحول الرقمي وأهميته في تحسين الأداء المؤسسي؟
- كيف أثر التحول الرقمي على حقوق المساهمين؟
- هل أسهم التحول الرقمي في تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح داخل الشركات؟
- ما هي أبرز التحديات القانونية والتنظيمية التي يفرضها هذا التحول على الإطار التشريعي التقليدي؟

رابعاً: هيكلية البحث:

ارتأينا تقسيم هذا البحث الى مطلبين، وهما كالآتي:

- **المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي في بيئة الشركات.**
  - الفرع الأول: اهداف التحول الرقمي واهميته في تطوير الأداء المؤسسي.
  - الفرع الثاني: أثر التقنيات الرقمية في تطوير أساليب الإدارة.
- **المطلب الثاني: انعكاسات التحول الرقمي على علاقة الشركات بالمساهمين.**
  - الفرع الأول: أثر التحول الرقمي على حقوق المساهمين.
  - الفرع الثاني: التحديات القانونية والتنظيمية للتحول الرقمي.

المطلب الأول

مفهوم التحول الرقمي في بيئة الشركات

ان مفهوم التحول الرقمي بيئة الشركات له دور كبير في إعادة تشكيل أساليب الإدارة ونماذج الأعمال، وتنوعت التعاريف الفقهية والاقتصادية لهذا المفهوم تبعاً لاختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحثون إليه، إلا أنها تشترك في إبراز كونه تحولاً يمس البنية التنظيمية والتقنية والفكرية للشركات.

فقد عرفه بعض الباحثين بأنه: عملية استراتيجية تهدف إلى توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في مختلف أنشطة الشركة، بما يؤدي إلى إحداث تغيير جذري في نماذج العمل والعمليات الإدارية، وتحقيق قيمة مضافة مستدامة[١].

ويرى اتجاه فقهي آخر أن التحول الرقمي لا يقتصر على إدخال التكنولوجيا، بل يتجاوز ذلك إلى تغيير الثقافة التنظيمية، فهو تحول شامل في طريقة تفكير الإدارة وأسلوب أداء الأعمال داخل الشركة، ويعتمد على الابتكار والتقنيات الرقمية بهدف تحسين الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية[٢].

وايضاً ورد تعريفه لدى بعض المتخصصين في الإدارة الالكترونية بأنه انتقال الشركات من النظم التقليدية في الإدارة والتشغيل إلى نظم رقمية متكاملة، تعتمد على البيانات ونظم المعلومات في اتخاذ القرار وتحقيق المرونة التنظيمية[٣].

ويذهب اتجاه آخر بربط التحول الرقمي بالبعد الاستراتيجي، حيث جاء تعريفه بأنه: إعادة تصميم شاملة لعمليات الشركة واستراتيجياتها، باستخدام التكنولوجيا الرقمية، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز العلاقة مع أصحاب المصالح، ولا سيما المساهمين[٤].

---

[١] د. عبد الله بن محمد العتيبي، التحول الرقمي وإدارة الأعمال الحديثة، دار المسيلة، عمان، ٢٠٢٠، ص ٣٥.
[٢] د. أحمد عبد الكريم سلامة، إدارة التغيير والتحول الرقمي في المؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٤٤.
[٣] د. محمود محمد أبو زيد، الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢٩.
[٤] د. محمد صبحي نجم، الإدارة الاستراتيجية والتحول الرقمي، دار المسيرة، عمان، ٢٠٢٠، ص ٩٨.

ومن خلال استعراض هذه التعاريف، يتضح أن التحول الرقمي في بيئة الشركات يتميز عن المفاهيم القريبة منه كالأتمتة أو الرقمنة، وذلك لاعتباره تحولاً هيكلياً وفكرياً لا يقتصر على تحديث الوسائل التقنية، بل يمتد ليشمل تغيير طرق الادارة وآليات اتخاذ القرار، وأنماط التواصل داخل الشركة وخارجها، وبهذا، تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين، وهما:

الفرع الأول: اهداف التحول الرقمي واهميته في تطوير الأداء المؤسسي.

الفرع الثاني: أثر التقنيات الرقمية في تطوير أساليب الإدارة.

الفرع الأول

اهداف التحول الرقمي واهميته في تطوير الأداء المؤسسي

يعتبر التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية لتطوير الأداء المؤسسي في بيئة الشركات المعاصرة، أي انه لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات المنافسة وتسارع الابتكار وتغير توقعات أصحاب المصالح.

أولاً: أهداف التحول الرقمي:

١- يهدف التحول الرقمي إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الاعتماد على الأنماط الورقية التقليدية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الوقت والجهد والتكلفة، وتحسين جودة المخرجات الإدارية والتنظيمية[١].

٢- تعزيز سرعة ودقة اتخاذ القرار، وذلك من خلال الاعتماد على نظم المعلومات الإدارية وقواعد البيانات الضخمة، التي تتيح للإدارة إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات وتحليلها بصورة علمية بعيداً عن الاجتهاد الشخصي أو القرارات غير المدروسة[٢].

٣- تعزيز الشفافية والحوكمة داخل الشركات، وذلك من خلال تطوير آليات الإفصاح الإلكتروني وتسهيل تدفق المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح وخاصة المساهمين، حيث تسهم في الحد من الفساد الإداري وتعزيز الثقة في إدارة الشركة[٣].

---

[١] د. حنان محمد قنديل، إدارة الأداء المؤسسي في عصر التحول الرقمي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ٥٧.
[٢] د. سامي عبد الرحمن حماد، نظم المعلومات الإدارية ودورها في اتخاذ القرار، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

٤- تعزيز القدرة التنافسية للشركات عبر تمكنها من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة والاستجابة السريعة لمتغيرات السوق، وتحقيق مرونة تنظيمية تتيح لها التكيف مع الأزمات والتحديات الاقتصادية[١].

ثانياً: أهمية التحول الرقمي:

١- لم تعد المؤسسات قادرة على الاستمرار بالاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية في ظل بيئة أعمال تتسم بالتعقيد وسرعة التغير، فالتحول الرقمي يسهم في إرساء نمط إداري مرن قائم على الابتكار والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، مما يعزز قدرة الشركات على مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة[٢].

٢- إعادة هيكلة العمليات المؤسسية، حيث يسمح بإعادة تصميم الإجراءات الإدارية بما يتلاءم مع متطلبات السرعة والدقة، ويسهم في تقليل البيروقراطية الإدارية التي طالما كانت سبباً في ضعف الأداء المؤسسي، وكل ذلك يؤدي ذلك إلى تحسين تدفق العمل داخل المؤسسة، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية[٣].

٣- يعتبر وسيلة فعالة في تعزيز جودة الأداء الإداري، وذلك من خلال الاعتماد على أنظمة ذكية لرصد الأداء وتقييمه بشكل مستمر، الامر الذي أتاح إمكانية الكشف المبكر عن الانحرافات للإدارة ومعالجتها في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الانضباط المؤسسي وتحقيق أهداف الشركة بكفاءة أعلى[٤].

٣- تحسين بيئة اتخاذ القرار المؤسسي، حيث توفر التقنيات الرقمية قواعد بيانات متكاملة ومحدثة تساعد متخذي القرار من الاعتماد على معلومات دقيقة وواقعية، مما يقلل من القرارات العشوائية ويعزز الطابع العقلاني والعلمي للإدارة[٥].

٤- تعزيز المساءلة والرقابة المؤسسية، وذلك من خلال إتاحة نظم إلكترونية دقيقة لتتبع العمليات المالية والإدارية، حيث يقلل من احتمالات الفساد الإداري أو إساءة استخدام السلطة، ويعزز الثقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح[٦].

---

[٣] د. فاطمة الزهراء بن حسين، حوكمة الشركات في ظل الاقتصاد الرقمي، دار الفكر، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١١٢.
[١] د. حسن علي الصرايرة، الإدارة الاستراتيجية والميزة التنافسية، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٨، ص ١٤٣.
[٢] د. عبد المجيد بن عبد الله الراجحي، الإدارة الاستراتيجية في عصر التحول الرقمي، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٢١، ص ٥٢.
[٣] د. منى عبد الرحمن سليمان، إعادة هندسة العمليات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٨٧.
[٤] د. طارق حسين الشمري، إدارة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٢٠، ص ٦٩.
[٥] د. عادل فاضل الربيعي، صنع القرار الإداري في المنظمات الحديثة، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٨، ص ١١٣.
[٦] د. هيثم عبد الله العاني، الشفافية والرقابة في المؤسسات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٩١.

٥- تطوير رأس المال البشري داخل المؤسسة، حيث يفرض هذا التحول على العاملين اكتساب مهارات جديدة تتلاءم مع البيئة الرقمية، حيث يساهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية وتحفيز الإبداع والعمل الجماعي، ويحول الموارد البشرية إلى عنصر فعال في تحسين الأداء المؤسسي[١].

ويرى الباحث ان التحول الرقمي يمثل مدخلاً لتحقيق الاستدامة المؤسسية، وذلك من خلال تمكين الشركات من التكييف مع الازمات والتقلبات الاقتصادية، مما يحسن قدرتها على النمو والاستمرار ضمن بيئة تنافسية متغيرة مع الحفاظ على قيمتها السوقية وثقة المستثمرين على المدى الطويل.

الفرع الثاني

أثر التقنيات الرقمية في تطوير أساليب الإدارة

ان التقنيات الرقمية أدت إلى إحداث تحول في أساليب الإدارة داخل الشركات، حيث لم تعد الإدارة الحديثة قائمة على النمط التقليدي الذي يعتمد على الخبرة الشخصية والروتين الإداري، بل أصبحت ترتكز على نظم رقمية متقدمة تعزز السرعة والدقة والمرونة في إدارة الأعمال، وقد ساهم هذا التحول في تطوير البنية الإدارية للشركات بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية المعاصرة[٢].

وان أبرز آثار التقنيات الرقمية في تحديث أساليب التخطيط الإداري تتمثل في اتاحة استخدام البرمجيات الذكية ونظم التخطيط الرقمي إمكانية وضع خطط استراتيجية أكثر دقة وواقعية، وتكون قائمة على تحليل البيانات والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية بدلاً من الاعتماد على التقديرات التقليدية. وقد أدى ذلك إلى رفع كفاءة التخطيط وتحقيق قدر أكبر من التوافق بين أهداف الشركة وإمكاناتها الفعلية[٣].

كما أسهمت التقنيات الرقمية في تطوير أساليب التنظيم الإداري، وذلك من خلال اعتماد الهياكل الشبكية والتنظيمية المرنة، والتي تعتمد على التواصل الإلكتروني وتبادل المعلومات بشكل فوري، الامر الذي قلل من المركزية الإدارية وساعد على تسريع إنجاز الأعمال، وتعزيز التعاون بين الإدارات المختلفة داخل الشركة[٤].

---

[١] د. سامر يوسف الحداد، تنمية الموارد البشرية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٢١، ص ٥٨.
[٢] د. عبد الستار إبراهيم، الإدارة المعاصرة وتحديات العصر الرقمي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٤١.
[٣] د. هاني محمود الزبيدي، التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الحديثة، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠١٩، ص ٧٧.
[٤] د. رائد عبد الله الجبوري، التنظيم الإداري الحديث، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٨، ص ٩٣.

وفي مجال الرقابة الإدارية، فقد ابرزت التقنيات الرقمية انماطاً حديثة رقابية قائمة على المتابعة المستمرة للأداء باستخدام أنظمة الكترونية تساعد على اكتشاف الانحرافات عند حدوثها، وذلك بدلاً من الرقابة اللاحقة السائدة في النظم التقليدية، مما حسن كفاءة الرقابة مع تقليل الأخطاء الإدارية والمالية[١].

وعلى صعيد اتخاذ القرارات الإدارية، فهنالك نقلة نوعية في هذا المجال، حيث ساعدت نظم دعم القرار وقواعد البيانات المتقدمة الإدارة على اتخاذ قرارات قائمة على معلومات دقيقة وتحليلات علمية، بدلاً من القرارات الحدسية أو العشوائية، وأسهم ذلك في تقليل المخاطر وزيادة فاعلية القرارات الإدارية[٢].

كما أدت التقنيات الرقمية إلى توسيع نطاق المشاركة في اتخاذ القرار، من خلال إتاحة قنوات اتصال إلكترونية تفاعلية تسمح بمشاركة مختلف المستويات الإدارية في عملية صنع القرار، مما عزز من الطابع الجماعي للإدارة وأسهم في تحسين جودة القرارات المتخذة[٣]، فأن الاعتماد على التقنيات الرقمية ساهم في تعزيز سرعة الاستجابة الإدارية للمتغيرات الطارئة، حيث مكنت الأنظمة الرقمية التفاعل الفوري مع الازمات والتحديات للإدارة، واتخاذ قرارات سريعة تقلل من الآثار السلبية المحتملة[٤].

[١] رؤى حول التطورات الحديثة في الأداء المالي للمؤسسات: التقنيات الكمية في تقييم الأداء، الابتكار، الحوكمة والاستدامة المالية في البيئة الاقتصادية الحالية، ٢٠٢٥، ص٩. www.researchgate.net

[٢] د. باسم فؤاد عبد اللطيف، نظم دعم القرار في الإدارة، دار المسيرة، عمان، ٢٠٢٠، ص ٥٦.

[٣] د. نوال عبد الرحمن الشمري، الاتصال الإداري الحديث، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٨٤.

[٤] د. علي حسن العزاوي، إدارة الأزمات في المنظمات الحديثة، دار الأيام، عمان، ٢٠٢١، ص ١٠٢.

المطلب الثاني

انعكاسات التحول الرقمي على علاقة الشركات بالمساهمين

لقد انعكست تقنيات التحول الرقمي بصورة مباشرة على طبيعة العلاقة التي تربط الشركات بالمساهمين، فلم تعد هذه العلاقة تقتصر على المعاملات التقليدية القائمة على الاجتماعات الحضورية والتقارير الورقية، بل تطورت لتأخذ أشكالاً رقمية حديثة تقوم على التواصل الإلكتروني، والإفصاح الفوري، والمشاركة الرقمية في اتخاذ القرار، كما اتاحت للمساهمين أدوات جديدة لممارسة حقوقهم سواء من خلال الاطلاع السريع على المعلومات المالية، أو المشاركة في الجمعيات العامة عن بعد، أو متابعة أداء الإدارة بشكل أكثر شفافية، لكن هذا الواقع الرقمي فرض التزامات متزايدة تقع على عاتق الشركات والتي تمثلت في ضرورة توفير بنية تقنية آمنة، ضمان دقة المعلومات المتداولة، والالتزام بقواعد الحوكمة في البيئة الرقمية.

وعلى الرغم من المزايا التي تقدمها البيئة الرقمية إلا إنها لا تمنع من وجود تحديات قانونية وتنظيمية، فقد أثار التحول الرقمي إشكاليات تتعلق بحماية حقوق المساهمين، وضمان المساواة بينهم، وتأمين البيانات والمعلومات من مخاطر الاختراق أو إساءة الاستخدام، مما دفع الباحثين لدراسة الأمر بصورة معمقة لآثار التحول الرقمي على العلاقة بين الشركات والمساهمين، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وضمان الاستقرار القانوني وحماية المصالح المشروعة لجميع الأطراف.

وعليه، سنتناول في هذا المطلب فرعين، وهما كالآتي:

الفرع الأول: أثر التحول الرقمي على حقوق المساهمين.

الفرع الثاني: التحديات القانونية والتنظيمية للتحول الرقمي.

الفرع الأول

أثر التحول الرقمي على حقوق المساهمين

أدى التحول الرقمي إلى إحداث تغييرات جوهرية في بنية الشركات المساهمة وطبيعة العلاقة التي تربطها بمساهميها، فقد انتقلت تلك العلاقة من الإطار التقليدي القائم على التواصل المحدود والإجراءات الورقية إلى إطار رقمي أكثر تفاعلية وشفافية، مما انعكس هذا التحول بصورة مباشرة على ممارسة حقوق المساهمين سواء من حيث نطاقها، وسائل ممارستها، أو مستوى الحماية المقررة لها[١].

ومن الحقوق التي تأثرت بالتحول الرقمي:

أولاً: حق المساهم في الاطلاع والحصول على المعلومات:

من حق المساهم الاطلاع على المعلومات، فهو من الحقوق الأساسية التي تكفل له متابعة نشاط الشركة وحماية استثماره، وساعد التحول الرقمي في تعزيز هذا الحق بصورة غير مسبوقة، فقد أتاحت التقنيات الرقمية للشركات نشر بياناتها المالية وتقاريرها السنوية والدورية عبر مواقعها الإلكترونية ومنصاتها الرسمية، الأمر الذي مكن المساهمين من الوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر وفي الوقت المناسب[٢].

كما ساعد في تحقيق مبدأ المساواة بين المساهمين في الحصول على المعلومات، من خلال إتاحة البيانات ذاتها لجميع المساهمين في وقت واحد، الامر الذي حد من ظاهرة استئثار بعض المساهمين أو أعضاء الإدارة بمعلومات جوهرية على حساب غيرهم، مما ساهم في تعزيز الثقة في إدارة الشركة[٣].

ثانياً: حق المساهم في المشاركة في إدارة الشركة:

من أبرز انعكاسات التحول الرقمي على حقوق المساهمين هو تطوير آليات ممارسة حقهم في المشاركة في إدارة الشركة، ولاسيما من خلال الجمعيات العامة، فقد أصبح من الممكن توجيه الدعوات للاجتماعات عبر

[١] د. عبد القادر قاسم، الشركات المساهمة وحقوق الشركاء، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٨، ص ٥٥.
[٢] د. سامي حسن العابد، الإفصاح المالي في شركات المساهمة، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٩، ص ٧٤.
[٣] د. ليلى عبد الله الشمري، مبدأ المساواة بين المساهمين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٩٢.

الوسائل الإلكترونية، وتمكين المساهمين من حضور هذه الاجتماعات والمشاركة فيها عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي[١].

وايضاً تم اعتماد التصويت الإلكتروني، الذي مكن المساهمين من الإدلاء بأصواتهم دون الحاجة إلى الحضور الفعلي لمقر الشركة، مما أدى لتوسيع قاعدة المشاركة، خاصة للمساهمين الذين يقيمون خارج الدولة، مما ساهم في تعزيز الطابع الديمقراطي لاتخاذ القرار داخل الشركة[٢].

ثالثاً: حق المساهم في الرقابة والمساءلة:

أتاح التحول الرقمي للمساهمين ممارسة حقهم في الرقابة على اعمال الإدارة، وذلك من خلال إتاحة تقارير الأداء ونظم المتابعة الإلكترونية التي تمكّنهم من تقييم مدى التزام الإدارة بأهداف الشركة وبالقوانين واللوائح المنظمة لعملها[٣].

كما أصبح للمساهمين من تتبع القرارات الإدارية والمالية بصورة أكثر دقة، مما ساهم في الحد من الممارسات الإدارية غير المشروعة، وتعزيز مبدأ المساءلة، كما وفر أدوات فعالة لحماية حقوق المساهمين من التعسف أو سوء الإدارة[٤].

كما قد ساعد التحول الرقمي في تحسين آليات إدارة الحقوق المالية للمساهمين، وخاصة تلك التي تتعلق بتوزيع الأرباح وتنفيذ المعاملات المالية، فالأنظمة المالية الرقمية ساعدت على ضمان دقة وسرعة توزيع الأرباح، والحد من الأخطاء أو التأخير الذي كان يرافق النظم التقليدية.

وايضاً عزز قدرة المساهمين على متابعة أوضاعهم المالية داخل الشركة، من خلال الحسابات الإلكترونية والتقارير الفورية، الامر الذي ساعد في رفع مستوى الثقة في سلامة الإدارة المالية وحماية الاستثمارات[٥].

ويرى الباحث، ان التحول أحدث نقلة نوعية في وسائل التواصل بين الشركات ومساهميها، فقد وفرت القنوات الإلكترونية منصات مباشرة لتبادل الآراء والاستفسارات والمقترحات، الأمر الذي عزز مبدأ الحوار المؤسسي وأسهم في بناء علاقة قائمة على الشفافية والثقة المتبادلة.

---

[١] د. محمد عبد الرحمن الزهراني، إدارة الجمعيات العامة للشركات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ١١٨.
[٢] د. حازم علي ناصر، التصويت الإلكتروني في الشركات المساهمة، دار الفكر، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٦٤.
[٣] د. فهد بن صالح القحطاني، الرقابة على مجالس إدارة الشركات، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٨، ص ٨٣.
[٤] د. جمال الدين مراد، المساءلة الإدارية في الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩, ص ١٠١.
[٥] د. خالد محمود إسماعيل، حماية المستثمر في الشركات التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص ٦٩.

وفي الوقت ذاته، يثير التحول الرقمي تحديات قانونية فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية للمساهمين وأمن المعلومات، فقد يؤدي ضعف الحماية التقنية إلى انتهاك هذه الحقوق أو إساءة استخدامها، مما يستوجب وضع أطر قانونية وتنظيمية تضمن سلامة البيئة الرقمية للشركات.

الفرع الثاني

التحديات القانونية والتنظيمية للتحول الرقمي

ان التحول الرقمي فرض على المشرع والإدارة العامة والمؤسسات الخاصة إعادة النظر في القواعد والاطر القانونية التقليدية والتي وُضعت أساسًا لتنظيم أنشطة مادية وإجراءات ورقية، ومع تسارع استخدام التقنيات الرقمية في مختلف القطاعات، برزت الحاجة الى قواعد معقدة تتعلق بمدى كفاية وقدرة القواعد القانونية التقليدية على استيعاب هذا التحول وضمان التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الحقوق والمراكز القانونية[١].

تعتبر محدودية التشريعات التقليدية من أبرز التحديات التي تواجه التحول الرقمي، فالكثير من القوانين النافذة لا تزال تعتمد على مفاهيم وإجراءات تتطلب الحضور المادي والوثائق الورقية، الامر الذي يتعارض مع طبيعة المعاملات الرقمية القائمة على السرعة والمرونة والوسائل الإلكترونية، وهذا القصور بدوره أدى إلى ظهور فجوات تشريعية تضعف الحماية القانونية للمعاملات الرقمية[٢].

وأن غياب النصوص الصريحة المنظمة لبعض التطبيقات الرقمية المستحدثة يثير إشكاليات في التكييف القانوني ويجعل عملية الفصل في المنازعات المرتبطة بها محل اجتهاد قضائي غير مستقر، مما يؤثر بشكل سلبي على الثقة في البيئة الرقمية[٣].

ومن جهة أخرى، أدى الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية إلى تضخم حجم البيانات المتداولة والمخزنة إلكترونياً، ومن هنا تبرز الحاجة الى إطار قانوني يتعلق بحماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة، فالتشريعات تواجه صعوبة في تحقيق توازن دقيق لأغراض التطوير الرقمي، وضمان عدم إساءة استخدامها أو انتهاك الخصوصية[٤].

وضعف التنظيم القانوني لأمن المعلومات يعرض المؤسسات والمستفيدين من خدماتها لمخاطر الاختراق والقرصنة، فالتحول الرقمي لا يقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل يتطلب بنية تنظيمية مرنة قادرة على

---

[١] د. علي حسين فخري، التحول الرقمي وأثره على القواعد القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢١.
[٢] د. بدر بن صالح، تأثير التحولات الرقمية لإدارة الموارد البشرية في تحقيق اهداف الجودة الشاملة: نموذج هيئة الاستثمار بسلطنة عمان، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة للنشر والأبحاث العلمية والتربوية، العدد ٤٢، ٢٠٢١، ص٢١.
[٣] د. نور طاهر الاقرع، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢٨، عدد ٢، ٢٠٢٤، ص١٦٤.
[٤] التحول الرقمي في المؤسسات، www.time24.net.tr

استيعاب التغيير، وأن الهياكل الإدارية التقليدية القائمة على المركزية والبيروقراطية تمثل عائقاً أمام التطبيق الفعال للتحول الرقمي، وتعيق سرعة اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات الرقمية[١].

وان المؤسسات تواجه في الغالب نقص الكفاءات البشرية المؤهلة قانونياً وتقنياً لإدارة التحول الرقمي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الالتزام بالضوابط القانونية والتنظيمية عند استخدام التقنيات الحديثة[٢]، ومن ناحية أخرى، فأن الأساليب الرقابية التقليدية غير كافية لمتابعة الأنشطة الرقمية التي تتم عبر منصات إلكترونية عابرة للحدود، مما يؤدي إلى صعوبة ضبط المخالفات وملاحقة مرتكبيها قانونياً[٣].

كما أن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في المنازعات الرقمية يواجه صعوبة عملية، خاصة في ظل تعدد الأطراف وتداخل الاختصاصات القضائية، الوطنية، والدولية[٤]، وذلك بالنظر للطابع العابر للحدود الذي تتسم به المعاملات الرقمية، وايضاً، ظهور مسألة اختلاف التشريعات الوطنية وتباين المعايير التنظيمية بين الدول تؤدي إلى تعقيد المعاملات الرقمية الدولية ويحد من فاعلية الحماية القانونية[٥].

---

[١] د. نجلاء عبد الله محمد، أمن المعلومات والمسؤولية القانونية، دار الفكر، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

[٢] د. عبد العزيز بن محمد العتيبي، الموارد البشرية في عصر الرقمنة، دار المسيرة، عمان، ٢٠٢٠، ص ١٠٢.

[٣] د. لبنى سحر فاري، دراسة تحليلية لمحددات نجاح التحول الرقمي في الشركات، المجلة الجزاشرية للاقتصاد والمالية، المجلد ٨، العدد ١٥، ٢٠٢١، ص٧.

[٤] د. مصطفى ناطق ناجي، تحديات التحول الرقمي واثرها على الالتزام التنظيمي – بحث تطبيقي في معهد الإدارة التقني/ الجامعة التقنية الوسطى منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٢٠، عدد خاص، ٢٠٢٤، ص١٢.

[٥] ما هو التحول الرقمي؟ دليل الأنواع والاهداف والآثار المتوقعة والتقنيات والتطبيقات المستخدمة. www.bakkah.com

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات، وكانت كالآتي:

أولاً: النتائج:

١. أن التحول الرقمي يمثل تحول استراتيجي شامل للبنية الإدارية والتنظيمية للشركات.
٢. أسهم التحول الرقمي في تحسين الأداء المؤسسي من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وسرعة اتخاذ القرار والشفافية.
٣. أدى التحول الرقمي إلى توسيع نطاق ممارسة حقوق المساهمين، وخاصة في مجال الاطلاع والمشاركة في إدارة الشركة.
٤. لقد ساعدت التقنيات الرقمية في تعزيز الرقابة والمساءلة داخل الشركات والحد من الممارسات الإدارية غير المشروعة.
٥. التشريعات التقليدية مازالت تعاني من قصور لمواكبة متطلبات البيئة الرقمية، الامر الذي أضعف الحماية القانونية للمعاملات الرقمية.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة تحديث التشريعات الوطنية بما يتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي في بيئة الشركات.
٢. ضرورة وضع أطر قانونية واضحة تنظم حماية البيانات الشخصية وأمن المعلومات داخل الشركات.
٣. الدعوة الى تعزيز مبادئ الحوكمة الرقمية بما يضمن حماية حقوق المساهمين وتحقيق الشفافية.
٤. فتح تدريبات لتأهيل الكوادر البشرية قانونياً وتقنياً لإدارة التحول الرقمي بكفاءة.
٥. من المهم تطوير آليات رقابية رقمية فعالة لمتابعة الأنشطة الرقمية داخل الشركات.
٦. تشجيع التنسيق التشريعي الدولي لمعالجة التحديات العابرة للحدود للمعاملات الرقمية.

المراجع

أولاً: الكتب:

١. د. أحمد عبد الكريم سلامة، إدارة التغيير والتحول الرقمي في المؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩.

٢. د. هاني محمود الزبيدي، التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الحديثة، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠١٩.

٣. د. هيثم عبد الله العاني، الشفافية والرقابة في المؤسسات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٤. د. باسم فؤاد عبد اللطيف، نظم دعم القرار في الإدارة، دار المسيرة، عمان، ٢٠٢٠.

٥. د. جمال الدين مراد، المساءلة الإدارية في الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.

٦. د. حازم علي ناصر، التصويت الإلكتروني في الشركات المساهمة، دار الفكر، القاهرة، ٢٠٢١.

٧. د. حسن علي الصرايرة، الإدارة الاستراتيجية والميزة التنافسية، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٨.

٨. د. حنان محمد قنديل، إدارة الأداء المؤسسي في عصر التحول الرقمي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١.

٩. د. خالد محمود إسماعيل، حماية المستثمر في الشركات التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨.

١٠. د. رائد عبد الله الجبوري، التنظيم الإداري الحديث، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٨.

١١. د. سامر يوسف الحداد، تنمية الموارد البشرية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٢١.

١٢. د. سامي حسن العابد، الإفصاح المالي في شركات المساهمة، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٩.

١٣. د. سامي عبد الرحمن حماد، نظم المعلومات الإدارية ودورها في اتخاذ القرار، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٢٠.

١٤. د. طارق حسين الشمري، إدارة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٢٠.

١٥. د. عادل فاضل الربيعي، صنع القرار الإداري في المنظمات الحديثة، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٨.

١٦. د. عبد الستار إبراهيم، الإدارة المعاصرة وتحديات العصر الرقمي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٧. د. عبد العزيز بن محمد العتيبي، الموارد البشرية في عصر الرقمنة، دار المسيرة، عمان، ٢٠٢٠.

١٨. د. عبد القادر قاسم، الشركات المساهمة وحقوق الشركاء، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٨.

١٩. د. عبد الله بن محمد العتيبي، التحول الرقمي وإدارة الأعمال الحديثة، دار المسيلة، عمان، ٢٠٢٠.

٢٠. د. عبد المجيد بن عبد الله الراجحي، الإدارة الاستراتيجية في عصر التحول الرقمي، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٢١.

٢١. د. علي حسن العزاوي، إدارة الأزمات في المنظمات الحديثة، دار الأيام، عمان، ٢٠٢١.

٢٢. د. علي حسين فخري، التحول الرقمي وأثره على القواعد القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٢٣. د. فاطمة الزهراء بن حسين، حوكمة الشركات في ظل الاقتصاد الرقمي، دار الفكر، القاهرة، ٢٠١٩.

٢٤. د. فهد بن صالح القحطاني، الرقابة على مجالس إدارة الشركات، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٨.

٢٥. د. ليلى عبد الله الشمري، مبدأ المساواة بين المساهمين، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٦. د. محمد صبحي نجم، الإدارة الاستراتيجية والتحول الرقمي، دار المسيرة، عمان، ٢٠٢٠.

٢٧. د. محمد عبد الرحمن الزهراني، إدارة الجمعيات العامة للشركات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠.

٢٨. د. محمود محمد أبو زيد، الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

٢٩. د. منى عبد الرحمن سليمان، إعادة هندسة العمليات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩.

٣٠. د. نجلاء عبد الله محمد، أمن المعلومات والمسؤولية القانونية، دار الفكر، القاهرة، ٢٠٢٠.

٣١. د. نوال عبد الرحمن الشمري، الاتصال الإداري الحديث، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩.

٣٢. د. نور طاهر الاقرع، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢٨، عدد ٢، ٢٠٢٤.

٣٣. ثانياً: البحوث والمجلات:

٣٤. د. بدر بن صالح، تأثير التحولات الرقمية لإدارة الموارد البشرية في تحقيق اهداف الجودة الشاملة: نموذج هيئة الاستثمار بسلطنة عمان، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة للنشر والأبحاث العلمية والتربوية، العدد ٤٢، ٢٠٢١.

٣٥. د. لبنى سحر فاري، دراسة تحليلية لمحددات نجاح التحول الرقمي في الشركات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد ٨، العدد ١٥، ٢٠٢١.

٣٦. د. مصطفى ناطق ناجي، تحديات التحول الرقمي واثرها على الالتزام التنظيمي – بحث تطبيقي في معهد الإدارة التقني/ الجامعة التقنية الوسطى منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٢٠، عدد خاص، ٢٠٢٤.

٣٧. التحول الرقمي في المؤسسات، www.time24.net.tr

٣٨. رؤى حول التطورات الحديثة في الأداء المالي للمؤسسات: التقنيات الكمية في تقييم الأداء، الابتكار، الحوكمة والاستدامة المالية في البيئة الاقتصادية الحالية، ٢٠٢٥. www.researchgate.net

٣٩. التحول الرقمي؟ دليل الأنواع والاهداف والآثار المتوقعة والتقنيات والتطبيقات المستخدمة. www.bakkah.com